الديمقراطية.. خياريمني خالص *

الأخ / الأستاذ محمد عبدالله اليدومي
القائم بأعمال رئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح
الأخ الشيخ/ محمد علي عجلان
رئيس مجلس الشورى
الأخ الأستاذ عبد الوهاب الآنسي
الأمين العام للتجمع اليمني للاصلاح
الأخوة والأخوات

بدءاً نبارك لقيادة التجمع اليمني للإصلاح عقد الدورة الثانية للمؤتمر الرابع والى جميع الاخوة والأخوات أعضاء المؤتمر الذي يأتي والوطن يعيش بأمن وسلام وسيراً على خطى العمل الوطني والديمقراطي ...

ويطيب لي أن انقل لكم تحايا الأخ الرئيس علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام - وتمنياته القلبية الصادقة بنجاح أعمال مؤتمركم في تقويم مسارات العمل السياسي الوطني والخروج برؤى ناضجة وقرارات موفقة في تلبية طموحات قيادة وقواعد حزب الإصلاح للمرحلة القادمة وبما يسهم في دفع عجلة وتطوير التجربة الديمقراطية والحراك التنموي للوطن.

كما أنقل إليكم تحيات الأخ النائب الأول لرئيس المؤتمر الأمين العام عبد ربه منصور هادي وجميع إخوانكم أعضاء اللجنة العامة

أيها الأخوة والأخوات:

إنه لمن دواعي سرورنا أن نشارككم افتتاح أعمال دورتكم الثانية للمؤتمر الرابع انطلاقاً من عامل الشراكة الوطيدة التي تجسدت بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح على امتداد مسيرة العمل الوطني النضالي والتي وجدت تحت مظلة الوحدة المباركة والتعددية السياسية مناخا مثاليا للتنامي سواء من خلال قواسم العمل الديمقراطي أومن خلال الصيغة الائتلافية لدولة الوحدة الفتية التي تجاوزت اطر المسئوليات التقليدية لإدارة دفة الدولة إلى شراكة مصيرية في مواجهة تداعيات الأزمة السياسية التي نشبت آنذاك وتطورت إلى حرب تثبيت الوحدة عام ١٩٩٤ م والذي لم يقف منها التجمع اليمني للإصلاح موقف المتفرج أو المتردد فاتخذ القرار الصائب الذي وضعه في صدارة الصفوف المدافعة عن الوحدة بكل إخلاص وتفانٍ باعتبارها الإنجاز الأعظم في حياة شعبنا .

كما ترجم المؤتمر والإصلاح البعد الإستراتيجي بينهما عبر الحكومة الائتلافية المشتركة التي تشاطرا خلالها مسئوليات الحكم وإقرار برنامج الإصلاحات المالية والإدارية الشاملة ثم خوض الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٩م من قاعدة واحدة وبمنظور الرهان الواحد على شخص فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح كمرشح عن المؤتمر والإصلاح معا مؤكدين بذلك سعة إدراك مكامن المصلحة الوطنية العليا لليمن بعيدا عن أية حسابات ضيقة أو متعصبة .

إن الأفق الذي تجاذبت عليه تجاربنا الوطنية هو نفسه الذي راهنت عليه قيادة المؤتمر الشعبي العام في رسم أطر الشراكة الديمقراطية مع مختلف القوى السياسية وحتى يومنا هذا والقائم على مبدأ التحاور والتشاور في سبيل بلوغ الأهداف الوطنية المتوخاة من العملية الديمقراطية

تجربتنا الديمقراطية مازالت ناشئة إلا أن أهميتها تتعاظم

الديمقراطية هي النقيض للهمجية والعنف الذي تجنح إليه بعض الفئات تحت عباءة الحريات الديمقراطية

صناعة الاستقرار مسئولية جماعية غير محصورة على جهة محددة

ولقد حافظ المؤتمر الشعبي العام على نفسه الطويل في ذلك ولم تمنعه الإشكاليات والتباينات في وجهات النظر حول عدد من القضايا المرتبطة بموضوع الانتخابات من التعاطي بمزيد من الشفافية وبمزيد من الديمقراطية إيمانا من المؤتمر بأن أخطاء الديمقراطية لا يمكن إصلاحها إلا بمزيد من الديمقراطية والشفافية والتنازلات التي تكفل بلوغ حالة التوافق المنشودة التي تسهم في تعزيز السلام الوطني والأمن الاجتماعي

الأخوة والأخوات :

ولعل ما لا يمكن إغفاله في هذا الإطار هو الدور المشهود لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح حفظه الله الذي يمثل مدرسة الحكمة اليمانية لما يتمتع به من حنكة ومهارات حوارية وسعة صدر في استيعاب التطورات واحتواء الخلافات والتوافق بين الأفكار والرؤى والمقترحات فدعا قيادة المؤتمر وأحزاب اللقاء المشترك للاجتماع تحت رعايته انطلاقا من نظرته العادلة والمسئولة لجميع القوى السياسية دونما تحيز أو تمييز باعتباره رئيسا لكل اليمنيين وهو الأمر الذي توصل من خلاله الجميع إلى اتفاق بشأن تأجيل الانتخابات لإتاحة فرصة أكبر لمختلف الأطياف للتفاهم بشأن القضايا موضوع الإشكالية .

صادق أمين أبو راس
الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام

وبلا شك أن تجربتنا الديمقراطية ما زالت تجربة ناشئة قياسا لعمر تجارب دول الديمقراطيات الراسخة إلا أن أهميتها بالنسبة لنا تتعاظم على نحو متميز كونها كانت تجربة يمنية خالصة مبنية على أساس معطيات الواقع الداخلي وليست مستجلبة أو مفروضة، أما ما يمنحها صفة التميز فهو لأن الديمقراطية كانت صيغة العمل السياسي الذي تم التوافق عليه من أجل استعادة وحدته وهويته الاعتبارية وإعلان قيام الجمهورية .

تعاطي المؤتمر مع القضايا المرتبطة بالانتخابات بمزيد من الشفافية إيماناً منه بأن أخطاء الديمقراطية لا يمكن إصلاحها إلا بمزيد من الديمقراطية

ارتباط جدلي ومصيري بين الوحدة والديمقراطية ورفض أي تعاط لأحدهما بمعزل عن الآخر لأن ذلك يعد تزييفاً سافراً لحقائق دامغة

ومن هنا كان التاكيد على الارتباط الجدلي المصيري بين الوحدة والديمقراطية ورفض أي تعاط لأحدهما بمعزل عن الآخر لأن ذلك يعد تزييفا سافرا لحقائق دامغة فهل تجوز الصلاة بدون وضوء .. أو الحج بغير إحرام فكيف إذاً تبيح الديمقراطية انتهاك الوحدة وطعنا بدستورها.. فهذه الأمة ما كان الهوان ليطالها لولا أن هناك من يبرر لتمزيق وحدتها وشرع لاختلاف مذاهبها ورخص لانتهاك حرماتها ..

أيها الأخوة والأخوات :

ان الشعوب لم تلجأ إلى خيار الديمقراطية إلا بعد أن أنهكتها الصراعات والحروب وتوارثها الظلم والاستبداد الذي انتهك إنسانيتها وأذل كرامة أبنائها فكانت الديمقراطية ملاذها بترسيخ الأمن والسلام والاستقرار والتداول السلمي للسلطة التي هي الأساس الذي تقوم عليه أي نهضة اقتصادية وتنموية شاملة وبالتالي فهي النقيض للهمجية والعنف الذي تجنح إليه بعض الفئات تحت عباءة الحريات الديمقراطية فتفسد بها حياة المجتمع وتحرمه من فرص تقدمه وبناء قوته وصون كرامة أبنائه.

ومن هنا فإن صناعة الاستقرار مسئولية جماعية غير محصورة على جهة محددة طالما ومصدر قوة الجميع مرهون بها ولعل هذه المسئولية تتضاعف في ضوء تحديات الوضع الاقتصادي وآثار الأزمة المالية التي تجتاح العالم والتقلبات السياسية المفاجئة التي طرأت على ساحة المجتمع الدولي فلم يعد الأمر محصوراً بما تبلوره الحكومة من سياسات وبرامج بقدر تأثره بتفاعلات عالمية.. ومع أن الحكومة ماضية في تنفيذ مصفوفة من البرامج والخطط التنموية إلا أن إيماننا بالشراكة الوطنية وواحدية القدر والمصير تملي على مختلف القوى السياسية التعاطي مع ظروف المرحلة بروح المسئولية وبحرص غير متناه على الوحدة الوطنية.. وإننا لواثقون كل الثقة بأن هذه المناخات الديمقراطية التي نعيشها والتي نجمعنا اليوم تحت سقف مؤتمركم هي المؤشر الحقيقي على أننا ندنو بقوة من المستقبل الذي نرجوه لأجيالنا.

وختاما نتمنى لمؤتمركم التوفيق والنجاح في أعماله، وأن تكون مخرجاته لبنة مضافة الى مسيرة بنائنا الوطني لليمن الحبيب، والتقدم والرقي وجمع كلمة أبنائه.

والله ولي الهداية والتوفيق،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

* نص كلمة المؤتمر الشعبي العام التي ألقيت في افتتاح أعمال الدورة الثانية للمؤتمر العام الرابع للتجمع اليمني للاصلاح.

سجون أخرى للصحفيين

شيماء محمد

■ ليس المخفر هو سجن الصحافي فقط.. بل هناك سجون أخرى مازالت مفتوحة ويُرمى فيها الصحافيون يومياً.. إنها أشبه بالإقامة الجبرية الى درجة أننا نفضّل معها «الرادع» أو «الفتح» عن هذه السجون.

طبعاً هذا لا يقلل من أهمية توجيه فخامة الاخ الرئيس والقاضي بإلغاء حبس الصحافي.. التوجيه الذي لايزال منسياً حتى الآن.

إنما ستظل أبشع السجون أن تبقى التعيينات بالواسطة والتي هي وراء كل هذا الغثاء من الكم الاعلامي الذي يتقزز منه الشارع، ويشعر المواطن انه بحاجة عند تصفّحه لمعظم هذه الإصدارات الى غسل يديه سبع مرات احداهن بالتراب.

أما المبدعون واصحاب الخبرة فهم أشبه بالبوّابين عند أولئك المحظوظين بالمناصب الإعلامية الدسمة بالامتيازات والتسهيلات.

فعلاً كم من محاولات يبذلها المبدعون دون جدوى لفك أغلالهم والتحرر من هذه السجون، ومازال العشرات يلهثون وراء درجة مدير إدارة، فيما سواهم يتخرج والمنصب والوظيفة جاهزتان والسيارة ايضاً، وهذا سبب أزمة إعلامنا.

صحيح ان إعلامنا بحاجة الى أن يستفيد من خبرة وتجربة تجار «السوطي» إنما سيظل الفرق شاسعاً بين السلعتين في الشكل أو المضمون، لأن الصحافة في بلادنا أصبحت أشبه بشوالات الفحم ، وإذا كان بالإمكان الاستفادة من الفحم لتعمير «البوري» أو للبخور العدني، إلاّ أن ما تحمله صحفنا الوطنية من بؤس وفقر وهزالة في الشكل والمضمون يكشف عن سجن غير معلن يكتوي داخله المبدعون.

أما القشلة الاخرى التي يعاني منها الصحافي فهو ذلك النظام الإداري «التركي» بخبثه والذي صغر معه الوطن الى أن أصبح الصحفي لا يعرف إلا أمانة العاصمة.. وحُصرت السفريات الداخلية والخارجية على المسؤولين فقط ومن لفّ لفّهم.. فأمام وضع كهذا يصعب الحديث عن أي تحولات يشهدها الوطن فيما الصحفي (مُسمّر) على حصير في صنعاء.

مثل هذه السجون تحول دون تقديم رسالة اعلامية متميزة، وإن ساعدت الظروف البعض فيجد نفسه أمام صعوبات ومعوقات وتخلُّف في الإمكانات والتقنيات.. وإن لم يسكت عن كل هذا.. فحياته ستنتهي كلها ندم..

للأسف ثمة تجارب صحفية لدول تأسست بعد بلادنا بسنوات، لكن الذي يحز في القلب ان اعلامهم هادف وواعٍ ويعمل لخدمة أوطانهم، فيما اتجه إعلامنا لعمل الدكاكين سواء بحثاً عن الإعلانات أو طرداً للاستثمار أو تشويهاً للمنجزات او توزيع المجاملات لإفساد كل حياتنا.

وبدون مكابرة فحال كل صحفنا الوطنية وصحفييها صورة لحقيقة المعاناة من الداخل..

الدورة الأخيرة للبرلمان.. لن تكون الأخيرة

الأحمر: مهام جسيمة وحيوية أمام المجلس

■ استأنف البرلمان يوم السبت أعماله في دورة الانعقاد الأخيرة خلال فترته الدستورية الممتدة حتى أواخر إبريل المقبل، وبحسب الشواهد فإن دورة الانعقاد هذه لن تكون «الاخيرة» حيث يصوت البرلمان خلال هذه الدورة على تعديل المادة (٦٥) من الدستور وإقرار تمديد عمل المجلس لمدة عامين.. وفقاً لاتفاق الاحزاب السياسية والطلب المقدم بذلك الى رئاسة المجلس من رؤساء كتل الاحزاب والمستقلين في البرلمان والذي اقره المجلس في وقت سابق، وأحال الموضوع الى لجنة برلمانية تم تشكيلها برئاسة نائب رئيس المجلس أكرم عطية.

النائب الأول لرئيس مجلس النواب حمير بن عبدالله بن حسين الاحمر قال: إن أمام المجلس خلال الفترة المقبلة مهاماً جسيمة وحيوية ترتبط بتطوير النظام السياسي والانتخابي، من شأنها تعزيز النهج الوطني السياسي والديمقراطي في اليمن.

وخلال لقائه مديري عموم مكاتب اللجان الدائمة بالمجلس اوضح الأحمر أنّ هذا التطوير والتحديث يجسد الإصلاحات والنجاحات والإنجازات المحققة خلال السنوات المنصرمة في ظل الوحدة المباركة وفي مختلف المجالات، ويواكب التطورات والمستجدات التي تتطلبها عملية التحول المتجددة والتقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي الشامل للبلاد.

أسف لاستمرار خطاب المشترك في «تسميم أجواء الوفاق وتعكير صفوه»

مصدر حكومي: ادعاءات البطولة الكاذبة والحرص الوطني.. تضيع بين الأقوال والأفعال

■ عبر مصدر حكومي مسؤول عن أسفه للخطاب المأزوم الذي يرفض البعض في قيادات أحزاب اللقاء المشترك التخلي عنه والذي يسعى مجدداً الى تسميم أجواء الوفاق وتعكير صفوها.

وقال المصدر في تصريح له:

«كنا نظن أن الاتفاق الذي تم بين القوى السياسية في الساحة الوطنية برعاية كريمة من فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية من أجل تهيئة مناخات أفضل للحوار والتفاهم حول القضايا التي تهم الوطن سوف يهذب من خطاب بعض قيادات المشترك».

وعبر المصدر في هذا الخصوص عن أسفه لما تضمنه خطاب الأمين العام للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري الرئيس الحالي للمجلس الأعلى لأحزاب اللقاء المشترك سلطان العتواني أمام مؤتمر الاصلاح من شحطات وادعاءات للبطولة الكاذبة والحرص الوطني الضائع ما بين الأقوال والأفعال.

وقال المصدر: «لقد خيب العتواني ظننا وهو يتحدث متنطعاً في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر الاصلاح عن الفساد واتهام الآخرين به، فيما تؤكد الحقائق والشواهد بأن كثيراً ممن يتحدثون عن الفساد ويرمون الآخرين به هم في واقع الأمر منغمسون في أدرانه، بل ورموز بارزة في الفساد الحزبي والسياسي والمالي».

وشبه المصدر أحاديث البعض عن الفساد كمن يرمي بيوت الآخرين بالحجارة وبيته من زجاج.. موضحاً أن مكافحة الفساد لا تأتي من خلال الإسقاطات واتهام الآخرين به جزافاً، بل بالإقلاع عن الممارسات الفاسدة والمشينة وتقديم القدوة في هذا المجال.

النائب الإصلاحي شوقي القاضي:

على «الإصلاح» تحديد موقفه من تمكين المرأة

■ البرلماني وعضو الكتلة النيابية لحزب الاصلاح - شوقي القاضي دعا حزبه لمناقشة موقف الإصلاح المعلن من موضوع تمكين المرأة لائحياً وواقعياً والخروج برؤى واضحة في دورته الثانية للمؤتمر العام الرابع - (بدأ الاربعاء الماضي).

القاضي قال لـ«نيوزيمن»: إنه لابد من موقف جاد تجاه ذلك، بدلاً من أن تحسب عليه بعض المواقف والتصريحات لأناس لا يعبرون عن الإصلاح وإنما رأي من الآراء المكونة للإصلاح.

لم يحدد.. لم يعترف!!

■ لم يحدد حزب الإصلاح (في بيانه الختامي) موقفاً من تمكين المرأة، كما طالب البرلماني الاصلاحي شوقي القاضي، ولم يجئ البيان الختامي عن الدورة الثانية من أعمال المؤتمر العام الرابع للحزب على ذكر المرأة وحقوقها المدنية والسياسية، ولكنه غلف موقفه السلبي من التمكين السياسي والاعتراف بالحقوق الثابتة للمرأة، بطريقة الهروب الى الأمام عبر قرار تنظيمي باستحداث دائرة داخلية للمرأة!؟

قرار الدائرة شأن داخلي بحت يخص الحزب، وهو شأن فني وإداري لا أكثر ، أما الاعتراف بحقوق النساء فخط أحمر لا يسمح الاصلاح لنفسه بتجاوزه.. ولكنه تحدث عن «الاهتمام بالمرأة ثقافياً وصحياً» والزواج بالإكراه..

وللنائب شوقي القاضي التحية..

سياج تطالب «الإصلاح» بموقف من «الطفولة»

■ منظمة سياج للطفولة طالبت حزب الإصلاح بإنشاء دائرة خاصة بالطفل في الأمانة العامة للحزب.

الرسالة التي وجهتها المنظمة للقائم بأعمال رئيس الهيئة العليا للإصلاح ذكرت بوضع الطفولة في اليمن.. وازدياد معدلات العنف والممارسات الضارة ضد هذه الشريحة..

سياج أكدت على ثقتها بتبني قيادة الإصلاح في مؤتمره الرابع ذلك المطلب.

خاب الظن (!)

■ خاب ظن «سياج».. وخابت «الثقة» التي رسمتها باتجاه مؤتمر «الإصلاح».

الدورة والبيان الختامي لم يتطرقا للطفولة والأطفال من قريب أو بعيد.

ذهب البيان ينبش في «الجنوبية» وجمر الخلافات الأخرى.. ولا حول ولا قوة إلا بالله!!